OPEN ACCESS
Received: 20 -04 -2025
Accepted: 06- 07-2025

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Separation of the Restrictive Pronoun with *Innama* between Ibn Malik and Abu Hayyan

Dr. Saud Bin Obaidullah Bin Abid Assaedi *

soassaedi@uqu.edu.sa

Abstract

This study investigates the grammatical issue of separating a pronoun restricted by *innama*, with particular focus on the debate between Ibn Malik and Abu Hayyan and its connection to Sibawayh's position. Employing a detailed analysis of six thematic sections, the research traces the origins of the disagreement, reviews the views of grammarians who attributed the construction to poetic necessity, examines the contributions of al-Zajjaj, and analyzes both Ibn Malik's interpretation and Abu Hayyan's objections along with the responses to them. The findings indicate that grammarians often use the phrase "the pronoun after *innama*" as shorthand for "the pronoun restricted by *innama*," and that the rules of separation apply equally to nominative and accusative pronouns. The study further concludes that the central point of contention stems from the ambiguity surrounding Sibawayh's citation of the poetic line "*innama nuqtalu iyyana*," which generated divergent interpretations of his intent. By uncovering the reasons for this ambiguity, the research clarifies the broader implications of pronoun restriction and its treatment in Arabic grammatical thought.

Keywords: Pronoun Attachment, Pronoun Separation, Poetic Necessity, Restriction (*Ḥasr*).

* Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Linguistics and Arabic Morphology and Syntax, College of Arabic Language, Umm al-Qura University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Assaedi, S. B. O. B. A. (2025). The Separation of the Restrictive Pronoun with *Innama* between Ibn Malik and Abu Hayyan, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(3): 348 -360. https://doi.org/10.53286/arts.v7i3.2784

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2025/04/20م
تاريخ القبول: 2025/07/06م

فصْل الضَّمير المَحْصورِ بإنَّما بَيْنَ ابنِ مالكٍ وأبي حيّانَ

د. سعود بن عبيدالله بن عابد الصاعدي*
soassaedi@uqu.edu.sa

الملخص:

يقومُ البحثُ على بيانِ حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما، والوقوفِ على خلافِ النَّحويّينَ حولَ ذلك، والتّعرُّفِ على مذهبِ سيبويهِ في تلك المسألةِ، ومعرفةِ خلافِهم حولَ مذهبِه، والكشفِ عن الخلافِ بينَ ابنِ مالكٍ وأبي حيّانَ في تلك المسألةِ وفي مذهبِ سيبويهِ، والوقوفِ على أدلّةِ كلٍّ منهما، وبيانِ الرَّاجِحِ مِمّا ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ وأبو حيّان. وقد تناوَلَ الباحثُ كلَّ ما تقدَّمَ ذِكْرُه في مُقدّمةٍ وتمهيدٍ وستّةِ مباحِثَ، المبحثُ الأولُ: مذهبُ سيبويهِ ومعرفةُ أصلِ الخلاف، المبحثُ الثاني: آراءُ النّحاةِ القائلين بالضّرورة، المبحث الثالث: مذهبُ الزّجاج، المبحثُ الرّابعُ: مذهبُ الإمامِ ابنِ مالكٍ، المبحثُ الخامسُ: اعتراضُ أبي حيّانَ على ابنِ مالكٍ، المبحثُ السّادسُ: الرّدُّ على استدلالِ أبي حيّانَ. وتوصل البحث إلى أنَّ النحاةَ يَتوسَّعونَ في التعبيرِ عندَ الحديثِ عن إنَّما الحصريّةِ، فيقولون: الضميرُ الواقِعُ بعدَ إنَّما، وهم يُريدون: المحصور بإنَّما. وأنَّ حُكْمَ فصْلِ ضميرِ الرّفع المحصورِ بإنَّما، كحُكْمِ فصْلِ ضميرِ النَّصْبِ المحصورِ بإنَّما. وأنَّ الغُموضَ حولَ سببِ إيرادِ سيبويه لقولِ الشاعر: إنَّما نقْتُلُ إيّانا، كانَ سببًا للخلافِ في حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما. وأنَّ الباحثَ وَضَعَ يدَه على أسبابِ ذلك الغُموضِ.

الكلماتُ المُفتاحيّةُ: اتّصالُ الضمير، انفصالُ الضمير، الضرورةُ الشِّعريّة، الحصْرُ.

* أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة والنحو والصرف، كليّة اللغة العربيّة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الصاعدي، س. ب. ع. ب. ع. (2025). فصلُ الضَّمير المَحْصورِ بإنَّما بَيْنَ ابنِ مالكٍ وأبي حيّانَ، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(3): 348-360. https://doi.org/10.53286/arts.v7i3.2784

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

مقدمة:

إنَّ النَّحويّينَ قدْ اعتَنَوا بدراسةِ الضمائرِ العربيَّةِ عِنايةً كبيرةً، وجَمَعوا في مُصنَّفاتِهم ألفاظَها وأحكامَها النَّحويّة، واهتَمُّوا بمعرِفَةِ حُكْمِ اتّصالِها وانفِصالِها، وإبْرازِها وإخْفائِها، ومعْرِفةِ أَثَرِ المَوقعِ الإعرابيّ على ألفاظِها.

ومِنْ جُملةِ عِنايتِهم بها اهتِمامُهم بِبَيانِ أحكامِ الاتّصالِ والانفصالِ فيها، فَمِنْ ذلك أنَّهم يَرَوْنَ أنَّ الضميرَ المُتّصلَ لا يَجوزُ انفصالُهُ في الكلامِ المُختارِ إذا أَمْكنَ استِعْمالُهُ مُتّصلًا، قالَ المُراديُّ: (لَمَّا كانَ الغرضُ مِنْ وضْعِ المُضمرِ الاختصارَ، وكان المُتّصلُ أخْصَرَ، لم يُستعملْ المُنفصلُ معَ تَأتّي المُتّصلِ وإمكانِه) (المرادي، 2007: 1/ 104) وذلك الاتّصالُ الواجبُ في كُلِّ ضميرِ رَفْعٍ مُطلقًا، وفي ضميرِ النّصْبِ غالبًا؛ لأنَّ ضميرَ النَّصْبِ له ثلاثةُ أحكامٍ مِنْ جهةِ اتّصالِهِ وانفصالِهِ، هي: وُجُوبُ الاتّصالِ عندَ الإمكانِ وهو الأصلُ في الاستعمالِ، فتقولُ: ضربْتُهُ ولا تَقولُ: ضربْتُ إيّاهُ، ووُجُوبُ الانفصالِ عندَ تَعَذُّرِ الاتّصالِ، كأنْ يكونَ محصورًا بإنَّما فتقول: إنّما ضربْتُ إيّاهُ، وجوازُ اتّصالِهِ وانفصالِهِ، كقولك: سَلْنِيهِ، و سَلْني إيّاهُ.

وأمّا ضميرُ الرّفعِ فلَهُ حُكمانِ مِنْ جِهةِ الاتّصالِ والانفصالِ؛ هما: وُجُوبُ اتّصالِهِ عندَ الإمكانِ وهو الأصلُ في الاستعمال، فتقولُ: قُمْتُ، ولا تقولُ: قامَ أنا، ووُجُوبُ الانفصالِ عندَ تَعَذُّرِ الاتّصالِ، فتقول: إنَّما قامَ أنا، ولا تقولُ: إنَّما قُمْتُ، وقد وَجَبَ أنْ تقولَ: إنَّما قامَ أنا؛ لأنّ المُرادَ حصْرُ الفاعل، فإذا قُصِدَ حصْرُ الفاعلِ فالمعنى: ما قامَ إلّا أنا، والحصْرُ بإنَّما كالحصْرِ بإلّا التي لا يُمْكِنُ اتّصالُ الضميرِ معها كما ترى.

مِنْ أجل ذلك لم يَجُزْ أنْ تَقولَ: إنَّما قُمْتُ، وإذا قُصِدَ حصْرُ القيامِ دونَ الفاعلِ فيجوزُ أنْ تقولَ: إنَّما قُمْتُ. قال ابنُ النّاظمِ بعدَما بيَّنَ ذلكَ كذلك: (فإنَّك لو قُلْتَ: إنَّما قُمْتُ، انقلَبَ الحصْرُ مِنْ جانبِ الفاعلِ وصارَ في جانبِ الفعلِ) (ابن الناظم، 1995: 1 / 61)، وقالَ الدّماميْنيُّ: (إذْ قولُك: إنَّما قُمْتُ، موضوعُه: لم يَقَعْ مني قيامٌ) (الدماميني، 1993: 2/ 84).

وقد تَتَبَّعَ النُّحاةُ المواضِعَ التي يَجبُ فيها فَصْلُ الضمير، والتي لا يتأتَّى فيها الاتّصالُ؛ فَمِنْ تلكَ المواضعِ حَصْرُ الضميرِ بإنَّما، كما تقدَّمَ تَمثيلُ ذلك. وضميرا الرّفعِ والنَّصْبِ في حُكْمِ الفصْلِ عندَ الحصْرِ بإنَّما سواءٌ.

وكانَ ممَّنْ تَتَبَّعَ تلك المواضِعَ وجَعَلَ منها المَحصورَ بإنَّما الإمامُ ابنُ مالكٍ - عليه رحمةُ اللهِ - في كتابِهِ شرحِ التّسهيل (ابن مالك، 1990: 1/ 147)، وبَيَّنَ مَوقِفَه مِنْ الخلافِ في ذلك، وأَبانَ عن مَذهبِهِ واحْتَجَّ له. ثُمَّ جاءَ الإمامُ أبو حيّانَ - عليهِ رحمةُ اللهِ - واعترَضَ على ما ذهبَ ابنُ مالكٍ إليه، وما رآهُ وسعى إليه. ثُمَّ جاءَ بعدَهما مَنْ انتصَرَ للإمامِ ابنِ مالكٍ ودافَعَ عن مَذهبِهِ.

وسوفَ يَقومُ البحثُ بالوقوفِ على ذلك الخلافِ، مُبيّنًا المذاهبَ المُختلِفةَ حولَ ذلك، ومُتَتَبّعًا أقوالَ وأدِلّةَ كُلِّ فريقٍ، وكاشِفًا عن سببِ اختلافِ النَّحويّينَ حولِ مذهبِ إمامِهم سيبويهِ.

وقد قسّمتُ البحثَ إلى: مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وستةِ مباحثَ، وخَلصتُ إلى أهمِ ما توصّلْتُ إليه من نتائج.

لمْ أَقِفْ على مَنْ تَكَلَّمَ عن حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما، وعن الخلافِ الواقعِ بينَ ابنِ مالكٍ وأبي حيّانَ، ولا على مَنْ درسَ ذلك دراسةً نحويّةً، كما فعلْتُ في بحثي هذا.

يسعى البحثُ للوصولِ إلى القولِ الفصلِ في الخلافِ الواقعِ في حكمِ فصلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما، خاصَّةً بينَ ابنِ مالكٍ وأبي حيّانَ، ومعرفةِ منشأ الخلاف، ومدى التّرجيحِ بينَهما.

يهدف البحث إلى:

1- الوقوفُ على أصلِ ومَنْشَأِ الخلافِ في حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما.

2- الكشفُ عن المشهورِ مِنْ مذهبِ سيبويهِ في هذه المسألةِ المُختلَفِ حولَها.

3- الوقوفُ على تَصْويبِ مذهبِ سيبويهِ في هذه المسألةِ.

4- التّعرُّفُ على المذاهبِ المُخْتلِفةِ في حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما.
5- الوقوفُ على الخلافِ الواقعِ بين الإمامينِ ابنِ مالكٍ وأبي حيّان وأدلّتِهما.
6- الكشفُ عن رأي بعضِ النحويّينَ المتأخّرينَ حولَ موقفِ أبي حيّانَ من ابنِ مالكٍ.

وسيجيب عن الآتي:

1- ما أصلُ ومَنْشَأُ الخلافِ في حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما؟
2- ما المشهورُ مِنْ مذهبِ سيبويهِ في هذه المسألةِ المُخْتلَفِ حولَها؟
3- مَنْ المُصيبُ في تَصْويبِ مذهبِ سيبويهِ في هذه المسألةِ؟
4- ما المذاهبُ المُخْتلِفةُ في حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما؟
5- فيمَ اختلفَ الإمامانِ ابنُ مالكٍ وأبو حيّانَ؟ وما أدلّتُهما فيما ذهبا إليه؟
6- ما رأيُ بعضِ النَّحويّينَ المتأخّرينَ في موقفِ أبي حيّانَ من رأي ابنِ مالكٍ؟

ويقومُ البحثُ على بيانِ الخلافِ الواقعِ بينَ ابنِ مالكٍ وأبي حيّانَ حولَ حكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنّما، وبيانِ رأيِ النّحويّين المتأخّرينَ حولَ موقفِ أبي حيّانَ من رأي ابنِ مالكٍ، مُتّبِعًا في كلّ ذلك المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ.

التمهيد

الحصْرُ ويُقالُ له القصْرُ معناه في اللغة: الحبسُ، وحَصَرَهُ أي: حَبَسَهُ (الفيومي، 1990: د.ت: حصر). وهو من مباحثِ علمِ المعاني وأساليبِ التّوكيد. ومعناه في الاصطلاح: تخصيصُ شيءٍ موصوفٍ أو صفةٍ بطريقٍ مخصوصةٍ. والتخصيصُ: إثباتُ الشيءِ الثاني دونَ غيرِهِ للشيءِ الأولِ، فإذا أردتَ تخصيصَ زيدٍ بالشّعرِ تقولُ: ما زيدٌ إلّا شاعرٌ.

وأُسلوبُ الحصرِ في العربيّةِ له أدواتٌ منها: حرفُ النّفي معَ إلّا، وإنّما، وغيرُهما. وإذا كان المحصورُ بالنّفي معَ إلّا هو الواقعَ بعدَ إلّا، فإنَّ المحصورَ بإنَّما هو الواقعُ بعدَها أخيرًا، قاله الدمامينيُّ وسيأتي؛ فإذا قلتَ: إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، فالمحصورُ عمرًا، والمعنى: ما ضربَ زيدٌ إلّا عمرًا ولم يَضربْ سواه.

وإذا قلتَ: إنَّما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، فالمحصورُ زيدٌ، والمعنى: ما ضربَ عمرًا إلّا زيدٌ ولم يَضربْه سواه.

وقد استدلَّ الخطيبُ القزوينيُّ (القزويني، 1990: 1/ 125) على أنَّ (إنَّما) تُفيدُ الحصرَ بأربعةِ أمور هي:

الأولُ: أنَّها مُتضمّنةٌ معنى ما وإلّا. والثاني: قولُ المفسرين في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: 173] إنّ معناه: ما حرَّمَ عليكم إلّا الميتةَ. والثالثُ: قولُ النُّحاةِ: (إنَّما) لإثباتِ ما يُذكرُ بعدَها ونفيِ ما سِواه. والرابعُ: صحّةُ انفصالِ الضميرِ معها، كقولك: إنَّما يَضربُ أنا، أي: ما يَضربُ إلّا أنا.

المبحثُ الأولُ: مذهبُ سيبويهِ ومعرفةُ أصلِ الخلاف

ظاهرُ كلامِ سيبويه أنّ فصْلَ الضميرِ المتّصلِ المحصورِ بإنّما لا يجوزُ إلّا إذا اضطرَّ شاعرٌ إلى مثلِ ذلك، فيكونُ فصْلُه شاذًّا عن القياس؛ لأنّ سيبويهِ يرى - فيما يظهرُ - أنّ موضعَ الضميرِ المحصورِ بإنّما موضعُ اتّصالٍ لا موضعُ انفصالٍ. وقد استشهدَ سيبويهِ على عدمِ جوازِ فصْلِ الضميرِ المتّصلِ بشاهدينِ أحدهما محصورٌ بإنّما في بابٍ ترجمَ له بقوله: هذا بابُ ما يجوزُ في الشِّعرِ مِن إيّا ولا يجوزُ في الكلامِ. ثمَّ أردفَ ذلك مباشرةً - دونَ شرحٍ أو تعليقٍ - بالشاهدينِ الآتي ذكرُهما؛ فقال: فمن ذلك قولُ حُميدٍ الأرقطِ (السيرافي، 2005: 362/2، و116/8، والرماني، 2021: 1535/3):

إليكَ حتّى بَلَغَتْ إيّاكا

ثمَّ قالَ: وقالَ الآخرُ، لبعضِ اللصوصِ:

كَأَنَّـــــا يـــــومَ قُـــــرَّى إِنَّـــــا نَمـــــا نَقْتُـــــلُ إِيّانـــــا
قَتَلْنـــــا مِـــــنهمُ كُـــــلَّ فمَّـــــى أَبـــــيضَ حُسّـــــانا

انتهى كلامه. وسيبويه لم يُعلّقْ على هذين الشاهدين بشيء من كلامه، فتركَ البابَ مفتوحًا أمامَ الشُّرّاحِ والنحويينَ حولَ الشاهدِ الثاني وحولَ مذهبِه في حكمِ فصْلِ الشاعرِ للضميرِ المحصور بإنّما. فالشاهدُ الأولُ كانَ وجهُ الاستشهادِ به واضحًا، خاصةً عندما نُقارنُ بينَه وبينَ ترجمةِ البابِ، فسيبويه يستشهدُ به على الفصْلِ الشّاذّ الذي لا يكونُ إلّا في الضرورة الشعريّةِ؛ لأنّ الشاعرَ أوقعَ (بَلَغَتْ إيّاكا) موقعَ (بَلَغَتْكَ) فالموضعُ موضعُ اتّصالٍ لا انفصالٍ (الشنتمري، 1316: 1/ 383، والرماني، 2021: 1535/3).

وأمّا الشّاهدُ الثاني فإنّ وجهَ الاستشهادِ به عند سيبويه لا بُدَّ أنْ يَعتريهِ شيءٌ من الغُموض؛ وذلك لأمرين أحدهما: أنّ النحاةَ متفقون على أنَّ الشاعر وضعَ (نَقْتُلُ إيّانا) موضعَ (نَقْتُل أنفسَنا) وليس موضعَ (نَقْتُلُنا) كما سيأتي بيانُه من كلامهم، حيثُ إنّ (نَقْتُلُنا) تركيبٌ ممتنعٌ في العربية؛ لأنّ الأفعالَ غيرَ القلبيّة (ابن مالك، 1990: 148/1) لا تعملُ في ضميرين متصلينِ رُتْبَتُهما واحدةٌ. فإذا كان ذلك كذلك فليس الموضعُ موضعَ اتّصالٍ. والآخر: أنّ ذِكْرَ سيبويه له بعد شاهدِ الفصْلِ الشّاذّ وفي بابِ ما يَجُوزُ في الشّعر - يُشعرُ بأنّه مثلُه في الشذوذ.

من أجلِ ذلك اختلفَ النّحويّونَ حولَ حكمِ فصْلِ الضميرِ المتّصلِ المحصورِ بإنّما، وتعددتْ أقوالُهم على ثلاثةِ مذاهبَ (أبو حيان، 1998: 215/2)؛ فمنهم مَن يرى أنّ موضعَه موضعُ اتّصال وأنّ فصْلَه شاذٌّ غيرُ مقيسٍ ولا يجوزُ إلّا في الضرورةِ الشعريّةِ، ويرونَ أنّ ذلك مذهبُ سيبويه، وأنّه مقصودُ كلامِه ومعقودُ مرادِه؛ ومنهم مَن يرى أنّ موضعَه موضعُ انفصالٍ واجبٍ ومتعيّنٍ، وكذلك يقولون إنّه هو مذهبُ سيبويه، ومنهم مَن يرى أنّ الفصلَ جائزٌ ليس بواجبٍ ولا ضرورةٍ شعريّةٍ.

ومن هنا يتبيَّنُ أنَّ أصلَ الخلافِ حولَ حكم فصلِ الضميرِ المتصلِ المحصورِ بإنّما ومنشأَهُ هو ذلك الغُموضُ الواقعُ في كلامِ سيبويه.

وسوف أقومُ بعرضِ تلك الآراءِ والتعرّفِ على أصحابِها واستدلالاتِهم على النحوِ الآتي:

المبحثُ الثاني: آراءُ النّحاةِ القائلين بالضّرورة

المطلب الأوّلُ: توثيقُ آرائهم:

هؤلاء النّحويّون يرون أنَّ فصلَ الضميرِ المحصورِ بإنَّما لا يجوزُ في الكلامِ المختار، وإذا جاء في الشّعر مفصولًا فهو ضرورةٌ شعريَّةٌ؛ لأنّ موضعَه موضعُ اتّصالٍ لا موضعُ انفصالٍ، ويجعلون ذلك مذهبَ سيبويه؛ ونَصُّوا على ذلك في كُتُبِهم ومُصنَّفاتِهم؛ فمِنْ هؤلاء النحويّينَ الذينَ قاموا بتوجيهِ كلامِ سيبويهِ هذا التّوجيهَ، وحملوه على هذا المَحملِ؛ السيرافيُّ وابنُ عصفورٍ وأبو حيّانَ وغيرُهم (الجُرجانيّ، 1995، ص 261).

أمّا السيرافيُّ فقد قالَ مُعلِّقًا على إيرادِ سيبويهِ للشاهدين الشعريّين بعدَ ترجمةِ بابِ ما يجوزُ في الشّعرِ من إيّا ولا يجوزُ في الكلام: (قولُه: بلغَتْ إيّاكَ، ضرورةٌ، على ما قاله سيبويه) انتهى كلامُهُ.

ثمَّ قال مُعلِّقًا على الشاهدِ الثاني في كتابِ سيبويه: (وأمّا قولُه: نقتُلُ إيّانا، فهو أقلُّ ضرورةً؛ وذلك أنّه لا يمكنُه أنْ يأتيَ بالضميرِ المتّصلِ فيقول: نقتُلُنا، لأنّه لا يتعدى فعلُه إلى ضميرِه، وكانَ حقّه أنْ يقولَ: نقتُلُ أنفسَنا، فجاءَ بالمنفصلِ فجعلَه مكانَ أنفسَنا؛ لأنّهما يشتركانِ في الانفصالِ، ويقعانِ بمعنًى، في نحوِ قولِك: ما أكرمتَ إلّا نفسَك، وما أكرمتَ إلّا إيّاكَ) (الرماني، 2021: 116/8، 117).

وأمّا ابنُ عصفورٍ فقد قالَ مُعلِّقًا على مجيءِ ضميرِ الفاعلِ مفصولًا في قولِ الفرزدقِ (الفرزدق، د.ت: 72، الجُرجانيّ، 1995، ص 261، وابن مالك، 1990: 148/1، وأبو حيان، 1998: 215/2):

أنــا الذائــدُ الحــامي الــذمارَ وإنَّمــا يُــدافِعُ عــن أحســابِهم أنــا أو مثلــي:

(كأنّه قال: ما يُدافِعُ عن أحسابِهم إلّا أنا أو مثلي، على خلافٍ في هذا؛ فإنّ سيبويه - رحمه الله - يجعلُ ما يردُ من مثلِ هذا ضرورةً ولم يلتفتْ للمعنى، والزجاجيُّ ذهبَ إلى أنّه غيرُ ضرورةٍ؛ لما ذكرناه من معنى إلّا. والصحيحُ أنَّ الفصلَ ضرورةٌ؛ إذ لو كانَ هذا الموضعُ موضعَ فصلٍ للضميرِ لوجبَ أنْ لا يُؤتى به متّصلًا، كما لا يجوزُ ذلك مع إلّا، فقولُ العربِ: إنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم، وأمثالُه، دليلٌ على أنَّه من مواضعِ الاتّصالِ، وأنَّ الانفصالَ فيه ضرورةٌ) (ابن عصفور، 1980: 17/2).

وأمّا أبو حيّانَ فقد نَسَبَ القولَ بالضّرورةِ إلى سيبويهِ في فصلِ الضميرِ بعدَ إنَّما الواردِ في الشّعرِ؛ فقال مُعلِّقًا على مجيءِ ضميرِ الفاعلِ مفصولًا في قولِ الفرزدقِ:

أنــا الفــارسُ الحــامي الــذمارَ وإنَّمــا يُــدافِعُ عــن أحســابِهم أنــا أو مثلــي:

(وهذه صورةٌ اُختُلِفَ فيها؛ فذهبَ سيبويه إلى أنَّ فصلَ الضميرِ بعدَ إنَّما هو ضرورةٌ، وأنَّ الفصيحَ اتّصالُه) (أبو حيان، 1998: 215/2).

المطلب الثاني: أدلّة القائلينَ بالضرورةِ

وقد تَبيَّنَ لي مما تقدّمَ ذِكْرُه أنَّ النُّحاةَ الذينَ ذهبوا إلى القولِ بأنَّ فصلَ الضميرِ المتّصلِ بعدَ إنَّما في الشِّعرِ هو ضرورةٌ لا تجوزُ إلّا في الشّعر - أنّهم يَستدِلونَ على ما ذهبوا إليه بعدةِ أمور:

الأوّلُ: أنّ ذلك هو مذهبُ سيبويهِ، ورأيُه الذي مالَ إليه؛ وحجتُهم في ذلك ودليلُهم عليه أنّ سيبويهِ أوردَ الشاهدَ الشّعريَّ الثاني تحتَ بابِ ما يجوزُ في الشِّعرِ من إيّا ولا يجوزُ في الكلامِ. كما تقدّمَ النقْلُ عنه آنفًا.

والثاني: أنَّ (إنَّما) لا تُفيدُ الحصرَ، وأنَّها عندهم ليستْ بمنزلةِ إلّا مع النفي؛ قال أبو حيّان: (وأمّا سيبويه فلم يلحظْ ما لَحظَه الزّجّاجُ من مراعاةِ الحصر، ولعلَّ ذلك عنده إنَّما كانَ لأجلِ أنَّ (إنّما) لا تُفيدُ الحصرَ وضعًا، كما أنّ كأنَّما وليتما لا تُفيدان حصرَ التشبيهِ ولا حصرَ التمني) (أبو حيان، 1998: 216/2).

والثالثُ: جوازُ الإتيانِ بالضميرِ مُتّصلًا بعدَ إنَّما في الكلام، فيجوزُ أنْ يُقال: إنّما أُدافِعُ عن أحسابِهم، فهذا يدلُّ على أنَّ الموضعَ موضعُ اتّصالٍ لا موضعُ انفصالٍ، قالَ ابنُ عصفورٍ: (والصحيحُ أنَّ الفصلَ ضرورةٌ؛ إذ لو كانَ هذا الموضعُ موضعَ فصلٍ للضميرِ لوجبَ أنْ لا يُؤتى به متّصلًا، كما لا يجوزُ ذلك مع إلّا، فقولُ العربِ: إنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم، وأمثالُه، دليلٌ على أنَّه من مواضعِ الاتّصالِ، وأنَّ الانفصالَ فيه ضرورةٌ).

المبحثُ الثالثُ: مذهبُ الزّجّاجِ

يرى أبو إسحاقَ الزَّجّاجُ أنَّ فصلَ الضميرِ المتّصلِ بعد إنَّما في الشِّعرِ جائزٌ وليس ضرورةً، مُستدلًّا على ما ذهبَ إليه بأنَّ إنَّما تُفيدُ الحصرَ، فهي عندَه بمعنى حرفِ النفي و إلّا، نقلَ ذلك عنه السيرافيُّ فقال: (و كان أبو إسحاقَ الزّجّاجُ يقول: إنَّما نقتُلُ إيّانا محمولٌ على ما نقتُلُ إلّا إيّانا) (الرماني، 2021: 117/8)، و قد نقَلَ أبو حيّانَ(أبو حيان، 1998: 216/2 و 218) عن أبي الفضلِ الصّفّارِ نِسْبةَ القولِ بالتّجويزِ و عدمِ الضرورةِ إلى الزّجّاجِ، وكذلك قالَ السيوطيُّ: (و توسّطَ الزّجّاجُ فأجازَه و لم يَخُصَّه بالضرورةِ و لم يُوجِبْه) (السيوطي، 1987: 217/1).

المبحثُ الرّابعُ: مذهبُ الإمامِ ابنِ مالكٍ

المطلب الأوّلُ: تَوثيقُ مَذْهبِه

ذهبَ الإمامُ ابنُ مالكٍ إلى وجوبِ فصْلِ الضمير المحصور بإنَّما؛ لأنَّ موضعَه موضعُ انفصالٍ لا موضعُ اتّصالٍ، وأنّ قولَ الشاعر:

كَأَنّـــــا يـــــومَ قُـــــرَى إنّـــــ نَمـــــا نَقْتُـــــلُ إيّانـــــا

ليس بضرورةٍ، بل انفصالُ الضمير في مثل هذا مطَّردٌ. واعترضَ على مَنْ يقولُ إنَّ فصْلَ الضمير الواردِ في البيتِ السابقِ ضرورةٌ شعريَّةٌ، وعلى مَنْ يقولُ إنَّ الموضعَ موضعُ اتصالٍ لا انفصالٍ، وردَّ على مَنْ يقولُ إنَّ ذلك مذهبُ سيبويه.

وقد احتَجَّ ابنُ مالكٍ على ما ذهبَ إليه مِنْ وجوب فصْل الضمير المحصور بإنَّما بقول الفرزدق:

أنـــا الفـــارسُ الحـــامي الـــذمارَ وإنَّمـــا يُـــدافِعُ عـــن أحســـابِهم أنـــا أو مثلـــي

وسوفَ أَنْقُلُ كلامَه - بتمامِه هنا - لما فيه مِنْ تَوضيحٍ لمذهبِه، وعُمْقِ فهمِه واستنباطِه، وقوَّةِ حُجَّتِه واستِدلالِه، فقد قال مُستدلًّا على صحةِ مَذهبِهِ ومعترضًا على الزمخشريّ: (يَتعيَّنُ انفصالُ الضميرِ لحصْرِهِ بإنَّما كقوله:

أنـــا الفـــارِسُ الحـــامي الـــذمارَ وإنَّمـــا يُـــدافِعُ عـــن أحســـابِهم أنـــا أو مثلـــي

ومِنْ ذلك قولُ الشاعرِ:

كَأَنّـــــا يـــــومَ قُـــــرَى إنّـــــ نَمـــــا نَقْتُـــــلُ إيّانـــــا

وقد وَهِم الزمخشريُّ في قوله:

إنَّما نَقْتُلُ إيَّانا

فظنَّ أنَّه من وُقوعِ المنفصلِ موقعَ المتصلِ، وليس كذلك، لأنّه لو أَوقعَ هنا المتصلَ فقال: إنَّما نقْتُلُنا، لجمعَ بين ضميرين متصلين، أحدُهما فاعلٌ والآخرُ مفعولٌ مع اتّحادِ المُسمَّى، وذلك مما يَختصُّ به الأفعالُ القلبيَّةُ، وغَرَّ الزمخشريَّ ذكرُ سيبويهِ هذا البيتَ في بابِ: ما يجوزُ في الشِّعرِ مِنْ إيّا ولا يجوزُ في الكلامِ، ثم قال - أي سيبويهِ -: فمن ذلك قولُ حُمَيدٍ الأرقط:

إليك حتى بَلَغَتْ إياكا

فهذا ونحوه مخصوصٌ بالشِّعر، لأنّه لولا انكسارُ الوزنِ لقالَ: (حتى بلغتْكَ) ثم ذكرَ - أي سيبويهِ - البيتَ الذي أولُه: كأنّا، لا لأنَّ ما فيه لا يجوزُ إلّا في الشّعر، بل لأنَّ «إيّانا» مُوقَعٌ فيه مَوْقِعُ « أنْفُسَنا»، فَبَيْنَهُ وبينَ الأوّلِ مناسَبةٌ مِن قِبَل أنَّ «إيّا» في الموضعينِ واقعٌ مَوقِعًا غيرُه به أَولَى، لكنْ في الثاني من معنى الحَصْرِ المستفادِ بإنَّما ما جَعَلَه مساويًا للمقرونِ بإلّا، فحسُنَ وُقوعُ «إيّا» فيه كما يَحْسُنُ بعدَ إلّا، وهذا مُطَّرِدٌ، فَمَنْ اعتقدَ شُذوذَهُ فقد وَهِمَ) (ابن مالك، 1990: 148/1، 149). انتهى كلامه.

المطلبُ الثّاني: أدلّةُ وجوبِ فصلِ الضميرِ عندَه

لقد أَبانَ ابنُ مالكٍ عن حُكمِ فصْلِ الضمير المتّصلِ الواقعِ بعدَ إنَّما بأوضحِ عبارةٍ، وأقربِ إشارة، وبيَّنَ أنَّ الفصْلَ واجبٌ ومُتعيّنٌ، وقد ظَهَرَ لي من كلامِهِ المتقدّمِ قريبًا أنّه يَتَّكِئُ فيما ذَهَبَ إليه على عِدَّةِ أدلّةٍ، أحدُها:

أنَّه قاسَ إنَّما على إلَّا مع حرفِ النفي؛ لاتّفاقِهما في معنى الحصْرِ، فكما لا يجوزُ الاتّصالُ بعدَ إلّا الحصريّةِ بل يجبُ انفصالُ الضميرِ بعدها؛ فكذلك يجبُ الانفصالُ ولا يجوزُ اتّصالُ الضميرِ المحصورِ بإنَّما، وهذا الدليلُ هو نصُّ كلامِهِ ومَعقودِ حديثِهِ المتقدّمِ ذِكْرُه.

والثاني: أنَّ ابنَ مالكٍ يرى أنَّ فصلَ الضميرِ في قولِ الشاعرِ (إنَّما نَقْتُلُ إيّانا) واجبٌ و مُتعيّنٌ، وأنَّ الفصْلَ في هذا البيتِ كالفصْلِ في قولِ الفرزدقِ: (إنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا) وأنَّه لا ضرورةَ فيهما، كما أنَّه يرى أنَّ قولَه (إنَّما نقتُلُ إيّانا) لا يَصْلُحُ شاهدًا على فصْلِ الضميرِ المتصلِ اضطرارًا؛ من وجهين: الوجهُ الأوّلُ: أنَّ الضميرَ المتّصلَ لا يَتَأتَّى في قولِ الشاعر، فلا يُقالُ: إنَّما نقْتُلُنا؛ لأنَّه لا يجوزُ في كلامِ العربِ الفصيحِ توالي ضميرينِ مُتّصلينِ إذا اتّحدا في المُفَسِّرِ. فكيف يكونُ شاهدًا على فصلِ الضميرِ المتّصلِ والاتّصالُ غيرُ مُتَأتٍّ؟. والوجهُ الثاني: أنَّ (إيّا) واقعةٌ مَوقعَ (أنفسَنا)؛ للعلّةِ المتقدمِ ذِكْرُها في الوجهِ الأوّلِ، وهي أنَّ فِعْلَ النَّفْسِ لا يَعْمَلُ في ضميرِه المفعولِ، مُتّصلًا كانَ أو مُنفصلًا. وابنُ مالكٍ في هذا التفسيرِ يُوافقُ ما ذَهَبَ إليه السّيرافيُّ حينَ قالَ عندَ شرحِ البيتِ: (وذلك أنَّه لا يُمكنُهُ أنْ يَأتيَ بالضميرِ المتصلِ، فيقول: نَقْتُلُنا؛ لأنّه لا يَتعدَّى فِعْلُه إلى ضميرِه، وكانَ حقُّه أنْ يقول: نقْتُلُ أنفُسَنا، فجاءَ بالمنفصلِ فجَعَلَه مكانَ أنفُسَنا) (الرماني، 2021: 117/8).

والثالثُ: أنَّ ابنَ مالكٍ يرى أنَّ إيرادَ سيبويهِ للبيتِ الثاني وهو قولُ الشاعرِ: إنَّما نقتُلُ إيّانا؛ لم يَكُ استشهادا، ولم يُوردْه شاهدًا على فصْلِ الضميرِ المتصلِ؛ لأنَّ الإضمارَ غيرُ مُتَأتٍّ لا مُتّصلًا ولا مُنفصلًا؛ بل أوردَه سيبويهِ مِنْ أجلِ التنظيرِ والمقارنةِ بينَه وبينَ البيتِ المتقدمِ عليه وهو قولُه: بلغتْ إيّاك؛ لما بينَهما مِن المُناسبة مِنْ جهةِ أنَّ «إيّا» في الموضعينِ واقعٌ مَوقِعًا غيرُه به أَولَى. وقد نصَّ ابنُ مالكٍ على أنَّ إيرادَ سيبويهِ للبيتِ الثاني لم يكُنْ مِن أجلِ بيانِ الضرورة، حينَ قال: (ثم ذكرَ - أي سيبويهِ - البيتَ الذي أولُه: كأنَّا، لا لأنَّ ما فيه لا يجوزُ إلّا في الشِّعر، بل لأنَّ «إيّانا» مُوقَعٌ فيه مَوْقِعُ «أنْفُسَنا»، فَبَيْنَهُ وبينَ الأوّلِ مناسَبةٌ مِن قِبَل أنَّ «إيّا» في الموضعينِ واقعٌ مَوقِعًا غيرُه به أَولَى).

المطلب الثالثُ: مُناقشةُ مَذْهبِ ابنِ مالكٍ

الحاصلُ مما تقدَّمَ أنَّ ابنَ مالكٍ يُخالِفُ كثيرًا مِنْ النَّحويّينَ في مسألةِ حُكم انفصالِ الضميرِ بعدَ إنَّما مِنْ وجهين، وسوفَ أَقِفُ معَ هذينِ الوجهينِ مُتَأنّيًا مُتَأمّلًا، ومُحَلّلًا مُناقِشًا؛ كي نَصِلَ إلى شيءٍ مِنْ الترجيحاتِ التي تؤيّدُ ما رآهُ ابنُ مالكٍ صوابًا، وذلك مِنْ خلالِ مَعرفةِ أقوالِ بعضِ النَّحاةِ الذينَ وافقَهم ابنُ مالكٍ، والتعرُّفِ على الأمورِ التي اتَّكَؤوا عليها في ذلك.

فالوجهُ الأوّلُ: أنَّ ابنَ مالك استدلَّ بالمسموعِ عن العربِ حينَ احتجَّ بقول الفرزدقِ المتقدِّمِ ذِكْرُهُ وهو:

أنــا الفــارِسُ الحــامي الــذمارَ وإنَّمــا يُــدافِعُ عــن أحســابِهم أنــا أو مثلــي

ووَجهُ الاستدلالِ عندَهُ أنَّ الشاعرَ أَجْرَى إنَّما مُجْرى إلّا معَ النفي، فالمعنى عندَهُ: ما يُدافِعُ عن أحسابِهم إلّا أنا، أي: ما يُدافِعُ عن أحسابِهم إلّا أنا وليس غيري، فالفاعلُ هو المحصورُ فانفصَلَ وجُوبًا كما يَنفَصِلُ لو أنَّهُ حُصِرَ بإلّا، ولو كانَ المحصورُ قولُهُ (عن أحسابِهم) لكان المعنى: ما أُدافِعُ إلّا عن أحسابِهم لا عن أحسابِ غيرِهم. وكذلك يُقالُ إنَّه استدلَّ ببيتِ الفرزدقِ على أنَّه لا ضرورةَ شعريَّةً دَعَتْهُ لفصْلِ الضميرِ؛ فمَنْ ادَّعَى (ابن عصفور، 1980: 17/2) أنَّ المعنى هو: إنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم، ولكنْ دَعتْهُ الضرورةُ لأنْ يَقولَ: إنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا - فقد جانَبَهُ الصوابُ؛ لأنَّ (أُدافِعُ) و (يُدافِعُ) في الوزنِ سواءٌ. كذا قالَ الجُرجانيُّ، وسيأتي كلامُهُ قريبًا.

ثمّ إنَّ هذا الرأيَ الذي ارتآهُ ابنُ مالكٍ، والمذهبَ الذي ذهَبَ إليه، والقولَ الذي مالَ إليه - قد ذَهَبَ إليهِ أبو عليّ الفارسيُّ حينَ قالَ: (يَقولُ ناسٌ مِنْ النَّحويّينَ في نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾[الأعراف: 33]: إنَّ المعنى: ما حرَّمَ ربي إلّا الفواحِشَ. وأَصبْتُ ما يَدلُّ على صحّةِ قولِهم في هذا وهو قولُ الفرزدقِ:

أنــا الذائــدُ الحــامي الــذمارَ وإنَّمــا يُــدافِعُ عــن أحســابِهم أنــا أو مثلــي

فليسَ يَخْلو هذا الكلامُ مِنْ أنْ يكونَ مُوجبًا أو مَنفيًّا، فلو كانَ المُرادُ بهِ الإيجابَ لمْ يَسْتقِمْ؛ ألا ترى أنَّك لا تقولُ:

يُدافِعُ أنا، ولا يُقاتِلُ أنا؟ وإنَّما تقولُ: أُدافِعُ وأُقاتِلُ، إلّا أنَّ المعنى لمّا كانَ: ما يُدافِعُ إلّا أنا، فَصَلْتَ الضميرَ كما تَفْصِلُهُ معَ النّفي إذا أَلْحقْتَ معهُ إلّا؛ حَمْلًا على المعنى) (أبو علي الفارسيّ، 2004: 253) انتهى كلامُه.

وكذلك قالَ ابنُ جني (ابن جني، 1998: 239/2): إنَّ المعنى: ما يُدافِعُ عن أحسابِهم إلّا أنا. و قالَ عبدُالقاهرِ الجُرجانيُّ: (إنَّ الذي صَنَعَهُ الفرزدقُ في قولِهِ: و إنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا أو مثلي، شيءٌ لو لم يَصْنَعْهُ لم يَصِحَّ له المعنى؛ ذاك لأنَّ غرضَهُ أنْ يَخُصَّ المُدافِعَ لا المُدافَعَ عنه، و أنَّه لا يَزعُمُ أنَّ المُدافَعَةَ منه تكونُ عن أحسابِهم لا عن أحسابِ غيرِهم، كما يكونُ إذا قالَ: وما أُدافِعُ إلّا عن أحسابِهم، وليس ذلك معناه، إنَّما معناه أنْ يَزعُمَ أنَّ المُدافِعَ هو لا غيرُه) ثمّ قالَ: (وجملةُ الأمرِ أنَّ الواجبَ أنْ يكونَ اللفظُ على وجهٍ يَجعلُ الاختِصاصَ فيه للفرزدقِ، وذلك لا يكونُ إلّا بأنْ يُقدَّمَ الأحسابَ على ضميرِه، وهو لو قال: وإنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم، استَكَنَّ ضميرُهُ في الفِعْلِ، فلم يُتَصَوَّرْ تقديمُ الأحسابِ عليه، ولم يَقع الأحسابُ إلّا مُؤخَّرًا عن ضميرِ الفرزدقِ، وإذا تأخَّرتِ انصَرَفَ الاختصاصُ إليها لا محالة. فإنْ قلتَ: إنَّه كانَ يُمكنُه أنْ يقولَ: وإنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم أنا، فيُقدِّمَ الأحسابَ على (أنا)، قيلَ: إنَّه إذا قالَ: أُدافِعُ، كان الفاعلُ الضميرَ المُسْتَكِنَّ في الفعلِ، وكان (أنا) الظاهرُ تأكيدًا له، أعني للمُسْتكِنِّ. والحكمُ يَتعلَّقُ بالمُؤكَّدِ دونَ التأكيدِ؛ لأنَّ التأكيدَ كالتكريرِ، فهو يَجيءُ مِنْ بعدِ نُفوذِ الحكمِ. ولا يكونُ تقديمُ الجارِّ مع المجرورِ الذي هو قوله: عن أحسابِهم، على الضميرِ الذي هو تأكيدٌ تقديمًا له على الفاعلِ؛ لأنَّ تقديمَ المفعولِ على الفاعلِ إنَّما يكونُ إذا ذكرتَ المفعولَ قبلَ أنْ تَذكُرَ الفاعلَ ولا يكونُ لك إذا قلتَ: وإنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم، سبيلٌ إلى أنْ تَذكُرَ المفعولَ قبلَ أنْ تَذكُرَ الفاعلَ؛ لأنَّ ذِكْرَ الفاعلِ هٰهُنا هو ذِكْرُ الفعلِ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الفاعلَ مُستكِنٌّ في الفعلِ، فكيفَ يُتصوَّرُ تقديمُ شيءٍ عليه؟ فاعرِفْهُ) (الجُرجانيّ، 1995، ص 261، 262). انتهى كلامُه.

وقد نَقَلْتُهُ بطُولِه وتمامِه؛ لقوَّةِ حُجَّتِه وبيانِه، وعُمْقِ استنباطِهِ واستدلالِه، على أنَّ المحصورَ بعدَ إنَّما هو الفاعلُ لا غيرُه، وأنَّه لا يتأتّى للشاعرِ وهو يُريدُ معنى حَصْرِ الفاعلِ إلّا أنْ يأتيَ به مفصولًا مُؤخَّرًا.

والوجهُ الثّاني: أنَّ ابنَ مالكٍ لا يرى في البيتِ الذي أَوْرَدَه سيبويهِ ضرورةً شِعْريّةً، وهو قولُهُ:

كَأَنّــــا يــــومَ قُــــرَى إنّــــ نَمــــا نَقْتُــــلُ إيّانــــا

بل إنَّ ابنَ مالكٍ ذَهَبَ إلى أبْعَدَ مِنْ ذلك حينَ جعَلَ سيبويهِ لا يَرى فيهِ ضرورةً أيضًا، وبيّنَ سببَ إيرادِ سيبويهِ للبيتِ، وأَكَّدَ أنَّه لم يُورِدْهُ من أجلِ بيانِ ما فيهِ مِنْ ضرورةٍ، كما تقدّمَ بيانُ ذلك مِنْ كلامِهِ سابقًا.

وأقولُ إنَّ هذا الرأيَ الذي ارْتآهُ الإمامُ ابنُ مالكٍ يُؤيّدُهُ أمرانِ؛ أوّلُهما: أنَّ النحاةَ مُجمِعونَ أنَّ مَوضِعَ الضميرِ ليس مَوضِعَ اتّصالٍ؛ لأنَّه لا يُقالُ فيه: نقتُلُنا، فكيفَ يكونُ انفصالُهُ ضرورةً ولا يجوزُ اتّصالُهُ. وقد تقدّمَ الكلامُ عن ذلك.

والأمرُ الثّاني: أنَّ بعضَ القائلينَ بأنَّه ضرورةٌ كانوا يَشْعُرونَ بالغموضِ مِنْ وراءِ إيرادِ سيبويهِ لهذا البيتِ في بابٍ خاصٍّ بالضرورةِ الشعريَّةِ؛ فمنهم مَنْ كانَ يَرى أنَّها ضرورةٌ قليلةٌ، وهو السيرافيُّ حينَ قالَ: (وأمّا قولُه: نقتُلُ إيّانا، فهو أقلُّ ضرورةً) (الرماني، 2021: 117/8). ومنهم مَنْ كانَ يقولُ إنَّ سيبويهِ لم يلتفتْ إلى معنى الحصرِ في البيتِ الشّعريّ؛ لأنَّه لو اعتبَرَ الضميرَ محصورًا لأَوجبَ فصْلَهُ. ومِنْ هؤلاءِ ابنُ عُصفورٍ حينَ قالَ: (فإنّ سيبويه - رحمه الله - يجعلُ ما يردُ من مثلِ هذا ضرورةً ولم يلتفتْ للمعنى) (ابن عصفور، 1980: 17/2). وكذلك قالَ أبو حيّانَ: (وأمّا سيبويه فلم يلحظْ ما لَحظَه الزّجّاجُ من مراعاةِ الحصر) (أبو حيان، 1998: 216/2).

فهؤلاءِ النَّحويُّون وإنْ لمْ يَجْزِموا بنَفْيِ الضرورةِ عن قولِهِ: إنَّما نقْتُلُ إيّانا، كما فعَلَ ابنُ مالكٍ حينَ نَفَى الضرورةَ عنه - فإنَّهم كانوا قريبينَ مِنَ النفي كما ترى.

ومِنْ أجلِ كلِّ ما تقدَّمَ ذِكْرُه عندَ مُناقشةِ هذا المذهبِ فإنَّ الباحثَ يَرى أنَّ مذهبَ ابنِ مالكٍ هو المذهبُ الرَّاجِحُ.

المبحثُ الخامسُ: اعتراضُ أبي حيّانَ على ابنِ مالكٍ

كانَ الإمامُ أبو حيّانَ يَرى أنَّ فصلَ الضميرِ الواقعِ بعدَ إنَّما لا يجوزُ في الكلامِ، وأنَّ الفصْلَ الواردَ في قولِ الشاعرِ:

كَأَنَّـــــا يـــــومَ قُـــــرَى إِنَّـــــمَـــــا نَقْتُـــــلُ إِيّانَـــــا

ما هو إلّا ضرورةٌ شِعْريَّةٌ، ويَرى أنَّ هذا القولَ هو مَذهبُ سيبويهِ (أبو حيان، 1998: 219/2)؛ مِنْ أجلِ ذلك نَقَلَ في شرحِهِ للتسهيلِ (أبو حيان، 1998: 2/ 215-220) كثيرًا مِنْ أقوالِ النَّحويّينَ الذينَ اعترضوا على مذهبِ الزّجّاجِ القائلِ بالضرورة، واستعرضَ أدلّتَهم في ذلك. وقد بيَّنَ سببَ عدمِ التِفاتِ سيبويهِ لمعنى الحصْرِ في البيتِ الشِّعْريِّ؛ فقال: (وأمّا سيبويهِ فلم يلحظْ ما لَحظَه الزّجّاجُ من مراعاةِ الحصر، ولعلَّ ذلك عنده إنَّما كانَ لأجلِ أنَّ (إنّما) لا تُفيدُ الحصرَ وضعًا، كما أنّ كأنَّما وليتما لا تُفيدان حصرَ التشبيهِ ولا حصرَ التمني) (أبو حيان، 1998: 216/2).

وقد استدلَّ الإمامُ أبو حيّانَ على عدمِ وجوبِ انفصالِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما بأربعِ آياتٍ مِنْ كتابِ اللهِ عزَّ و جلَّ - سيأتي ذِكْرُها -، مُعترضًا على مَذْهبِ الإمامِ ابنِ مالكٍ القائلِ بوجوبِ الفصْلِ، واصِفًا إيّاهُ بأبشَعِ عبارةٍ، و شَنَّعَ عليهِ في الإغارةِ، فقال: (وما ذهبَ إليه المصنّفُ -أي ابنُ مالك- مِنْ تعيينِ انفصالِ الضميرِ بعدَ إنّما خطأٌ فاحشٌ، وجهْلٌ بلسان العرب؛ قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: 86]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سبأ: 46]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ﴾ [النمل: 91]، وقال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ﴾ [آل عمران: 185]، ولو كان على ما زعمَ مِنْ تَعَيُّنِ انفصالِ الضميرِ لكانَ التركيبُ: إنّما يَشكو بثي وحُزني إلى الله أنا، وإنّما يَعِظُكم بواحدةٍ أنا، وإنّما أُمِرَ أنْ يَعبُدَ ربَّ هذه البلدةِ أنا، وإنّما يُوفَّى أُجُورَكم أنتم) (أبو حيان، 1998: 221/2). انتهى كلامُه بتمامه.

فأبو حيّانَ يرى أنَّ الضميرَ المحصورَ بإنَّما هو ضميرُ الفاعلِ المُتّصلُ المُستترُ في الآيتينِ الأُولَيَيْنِ، وضميرُ نائبِ الفاعلِ البارزُ في الآيتَينِ الأخْرَيَيْنِ.

المبحثُ السّادسُ: الرّدُّ على استدلالِ أبي حيّانَ

لقد تَوالتِ الرُّدودُ على أبي حيّانَ حينَ استدلَّ على عدمِ وُجوبِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما بالآياتِ الأربعِ المُتقدّمِ ذِكْرُها، ويَرى أنَّ المحصورَ فيها جميعًا هو ضميرُ الرَّفعِ، ووجهُ الاستدلالِ عندَه أنَّها مَحصورةٌ بإنَّما وباقيةٌ على اتّصالِها ولم تَنفصِلْ.

وقد اعترضَ عليهِ بعضُ مَنْ جاءَ بعدَهُ، ونَقَضوا ما ذَهبَ إليه، وبَيَّنوا أنَّ جميعَ تلك الآياتِ الكريماتِ لا يُستدلُّ بها على حصْرِ الضميرِ، فكيفَ يُستدلُّ بها على عدمِ وجوبِ فصْلِهِ؟ و رأوا أنَّ أبا حيّانَ قدْ جانَبَهُ الصوابُ بذلك، وأنَّهُ واهِمٌ فيما ذهبَ إليه، وفيما استدلَّ بهِ و سعى إليه؛ حيثُ يَرى هؤلاءِ النَّحويّونَ المُعترِضونَ على أبي حيّانَ أنَّ المَحصورَ في تلكَ الآياتِ غيرُ الضميرِ، فالمحصورُ في الآيةِ الأولى قولُهُ تعالى (إلى اللهِ) والمعنى: ما أَشكو بثّي وحُزْني إلّا إلى اللهِ، و في الآيةِ الثانيةِ قولُهُ تعالى (بواحدةٍ) والمعنى: ما أَعِظُكم إلّا بواحدةٍ، و في الآيةِ الثالثةِ قولُهُ تعالى (ربَّ) والمعنى: ما أُمِرْتُ أنْ أَعْبُدَ إلّا رَبَّ هذهِ البلدةِ، و في الآيةِ الرّابعةِ قولُهُ تعالى (يومَ القيامةِ) والمعنى: ما تُوفَّونَ أُجُورَكم إلّا يومَ القيامةِ.

ومِنْ هؤلاءِ النُّحاةِ المُعترِضينَ ابنُ هشام في المغني، حيثُ قال: (وقولُ أبي حيّانَ -أي السابقُ ذِكْرُه- وهْمٌ؛ لأنّ الحصْرَ فيهنّ -أي في الآياتِ اللواتي استدلَّ بهنَّ أبو حيّان- في جانب الظرفِ لا الفاعلِ؛ ألَا ترى أنّ المعنى: ما أَعِظُكم إلّا بواحدة، وكذلك البواقي) (ابن هشام، 2019، ص 388). فابنُ هشامٍ يرى أنّ الآياتِ الأربعِ المُستشهَدَ بهنَّ ليستْ حُجّةً لأبي حيان على ابن مالك؛ لأنّ ابنَ مالكٍ كلامُه محصورٌ في حصْرِ الفاعل بإنّما، والآياتُ الكريماتُ في حصْرِ غيرِ الضميرِ كما ترى.

و مِنْ هؤلاءِ بدرُ الدينِ الدماميني، حيث قال: (هذا هجومٌ بالتخطئة من غيرِ تثبُّتٍ -ثم قال- قال الشيخُ بهاءُ الدينِ

السُبكيّ: ولسانُ حالِ ابنِ مالكٍ يتلو: {إنَّما أَشْكُو بثّي وحُزْني إلى اللهِ}، وكلامُ المصنّفِ هو الصّوابُ، وليس منفردًا به، وتحقيقُ ذلك: أنّ ابنَ مالكٍ بنَى كلامَه على قاعدتين: إحداهما: أنّ (إنَّما) للحصر، وهو الذي عليه أكثرُ الناس، والثانية: أنّ المحصورَ بها هو الأخيرُ لفظًا، وهذا الذي أجمعَ عليه البيانيّون، وعليه غالبُ الاستعمال، وإذا ثبتَ لنا هاتان القاعدتان صحَّ ما ادّعاه؛ إذْ قولُك: إنّما قُمْتُ، موضوعُه: لم يقعْ منّي إلّا القيامُ، فلو أردْتَ به: ما قامَ إلّا أنا، لم يُفهم، ولا سبيلَ إلى فهْمِه إلّا بأنْ تقولَ: إنّما قامَ أنا، كما تقول: ما قامَ إلّا أنا، وبهذا عُلمَ سُقُوطُ استدلالِ أبي حيّانَ بالآياتِ المذكورة؛ لأنّ كُلًّا منها قُصِدَ فيه حصْرُ الأخيرِ لا الفاعلِ، ولو قُصِدَ حصْرُ الفاعلِ لانفصَلَ، وقولُ سيبويه: إنّ الفصلَ ضرورةٌ لا يَرِدُ عليه؛ لأنّه بناه على أنّ إنّما ليستْ للحصر كما نُقِلَ، وإذا تأملْتَ كلامَ المصنّف -ابنِ مالك- وجدْتَه في غاية التحرير؛ وذلك أنّه قال: إنْ حُصِرَ بإنّما، ولم يقلْ: إنْ وقَعَ بعدَ إنّما) (الدماميني، 1993: 83/2، 84).

ومِنْ أولئك المنتصرينَ لابنِ مالكٍ عبدُالقادرِ البغداديُّ في شرحِ أبيات المغني، حيث قال: (والمُخَطِّئُ مُخْطِئٌ؛ لأنّه – أي الآياتُ الأربعُ المُسْتَدَلُّ بهنَّ – ليس مما نحنُ فيه، ولسانُ حالِ المصنّف -ابنِ مالك- يقولُ: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وخفاءُ مثلِه على الشيخِ – أبي حيّان – مما يُتَعَجَّبُ منه) (البغدادي، 1973: 252/5).

النتائجُ:

وقد خَلُصَ البحثُ في خِتامِهِ - بفضلِ اللهِ ورحمتِهِ - إلى عدَّةِ نتائجَ، وهي:

1- أنَّ النحاةَ يَتوسَّعونَ في التعبيرِ عندَ الحديثِ عن إنَّما الحصريّةِ، فيقولون: الضميرُ الواقعُ بعدَ إنَّما، وهم يُريدون: المحصور بإنَّما.

2- أنَّ حُكْمَ فصْلِ ضميرِ الرّفع المحصورِ بإنَّما، كحُكْمِ فصْلِ ضميرِ النَّصْبِ المحصورِ بإنَّما.

3- أنَّ الغُموضَ حولَ سببِ إيرادِ سيبويه لقولِ الشاعر: إنَّما نقْتُلُ إيّانا، كانَ سببًا للخلافِ في حُكمِ فصْلِ الضميرِ المحصورِ بإنَّما.

4- أنَّ الباحثَ وَضَعَ يدَه على أسبابِ ذلك الغُموضِ.

5- أنَّ مَنْ رأى مِنْ النَّحويّينَ أنَّ موضعَ الضميرِ المنفصلِ في قولِ الشاعر: إنَّما نَقْتُلُ إيّانا، موضعُ اتّصالٍ - يرى أنَّ فصْلَه ضرورةٌ شِعْريةٌ، ونَسَبَ ذلك إلى سيبويه. ومِنهم أبو حيّانَ.

6- أنَّ ابنَ مالكٍ يَرى أنَّ موضعَ الضميرِ المنفصلِ في قولِ الشاعر: إنَّما نَقْتُلُ إيّانا، موضعُ انفصالٍ، وأنَّ فصْلَه ليس ضرورةً شِعْريةً، ونَسَبَ ذلك إلى سيبويه.

7- أنَّ ابنَ مالكٍ بهذه النِّسْبةِ إلى سيبويهِ يكونُ قد تَفَرَّدَ عن سائرِ النَّحويّين.

8- أنَّ مِنْ النُّحاةِ مَنْ يَرى أنَّ سيبويهِ لم يَعْتبِرْ معنى الحصرِ في قولِ الشاعر: إنَّما نَقْتُلُ إيّانا؛ لذا كان يرى أنَّ الموضعَ موضعُ اتّصالٍ.

9- أنَّ مِنْ النُّحاةِ مَنْ يَرى أنَّ قولَ الشاعرِ: إنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا، معناه: إنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم، فموضعُ الضميرِ موضعُ اتّصالٍ عندَه، وفصْلُه ضرورةٌ.

10- أنَّ مِنْ النُّحاةِ مَنْ يَرى أنَّ قولَ الشاعرِ: "إنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا"، معناه: ما يُدافِعُ عن أحسابِهم إلّا أنا، فموضعُ الضميرِ موضعُ انفصالٍ عندَه، وفصْلُه واجبٌ؛ لأنَّه يُنزَّلُ إنَّما منزلةَ إلّا مع النّفي.

11- أنَّ مذهبَ ابنِ مالكٍ هو المذهبُ الأقربُ للصواب، وهو الرَّاجحُ.

المراجع

البغداديّ، ع. (1973). *شرح أبيات مغني اللبيب* (عبد العزيز، تحقيق؛ ط.2). م). دار المأمون للتراث.

الجرجانيّ، ع. (1995). *دلائل الإعجاز* (محمد التنجيّ، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتاب العربيّ.

ابن جني، أ. (1998). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (محمد عبدالقادر عطا، تحقيق؛ ط.1)، دار

أبو حيّان م. (1998). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (حسن هنداوي، تحقيق؛ ط.1). دار القلم.

الدماميني، ب. (1983م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد* (محمد المفدى؛ تحقيق؛ ط.1)، طبعة خاصة.

الرّمانيّ، أ. (2021). *شرح كتاب سيبويه* (شريف النجار. تحقيق؛ ط.1). دار السلام.

السيرافيّ، أ. (2005). *شرح كتاب سيبويه* (عبدالمعطي أمين، تحقيق؛ ط.1). القدس.

السيوطيّ. ج. (1987). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (عبدالسلام هارون، تحقيق). مؤسسة الرسالة.

الشنتمريّ، ا. (1316). *تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب*، مطبوع ضمن كتاب سيبويه، دار صادر.

ابن عصفور، ع. (1980). *شرح جمل الزجاجيّ* (صاحب أبوجناح، تحقيق؛ ط.1). جامعة الموصل.

أبو عليّ الفارسيّ. (2004). *المسائل الشيرازيّات* (حسن هنداويّ، تحقيق؛ ط.1). كنوز إشبيليا.

الفرزدق، هـ. (د.ت). *ديوان الفرزدق* (عبدالله الصاويّ، تحقيق) المكتبة التجارية الكبرى.

الفيومي، أ. (د.ت). *المصباح المنير*، المكتبة العلمية.

القزويني، م. (1990). *الإيضاح في علوم البلاغة* (ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن مالك، م. (1990). *شرح التسهيل* (عبدالرحمن السيد، تحقيق؛ ط.1). دار هجر.

المراديّ، ا. (2007). *شرح الألفيّة* (فخر الدين قباوة، تحقيق؛ ط.1). دار مكتبة المعارف.

References

Al-Baghdādī. ʿA. (1973). *Sharḥ abyāt Mughni al-labīb* (ʿAbd al-ʿAzīz, Ed.; 2nd ed.). Dār al-Maʾmūn lil-Turāth.

Al-Jurjānī, ʿA. (1995). *Dalāʾil al-iʿjāz* (Muḥammad al-Tanjī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Ibn Jinnī, A. (1998). *Al-Muḥtasib fī tabyīn wujūh shawādh al-qirāʾāt wa-l-īḍāḥ ʿanhā* (Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

Abū Ḥayyān, M. (1998). *Al-Tadhyīl wa-l-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tashīl* (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam.

Al-Damāmīnī, B. (1983). *Taʿlīq al-farāʾid ʿalā Tashīl al-fawāʾid* (Muḥammad al-Mufaddī, Ed.; 1st ed.). Private edition.

Al-Rummānī, A. (2021). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* (Sharīf al-Najjār, Ed.; 1st ed.). Dār al-Salām.

Al-Sīrāfī, A. (2005). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* (ʿAbd al-Muʿṭī Amīn, Ed.; 1st ed.). Al-Quds.

Al-Suyūṭī, J. (1987). *Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ Jamʿ al-jawāmiʿ* (ʿAbd al-Salām Hārūn, Ed.). Muʾassasat al-Risāla.

Al-Shanṭamarī, A. (1316). *Taḥṣīl ʿayn al-dhahab min maʿdin jawhar al-adab fī ʿilm majāzāt al-ʿArab*. Published

within *Kitāb Sībawayh*. Dār Ṣādir.

Ibn ʿAṣfūr, ʿA. (1980). *Sharḥ Jumal al-Zajjājī* (Ṣāḥib Abū Janāḥ, Ed.; 1st ed.). University of Mosul.

Abū ʿAlī al-Fārisī. (2004). *Al-Masāʾil al-Shīrāziyāt* (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Kunūz Ishbīliyā.

Al-Farazdaq, H. (n.d.). *Dīwān al-Farazdaq* (ʿAbd Allāh al-Ṣāwī, Ed.). Al-Maktaba al-Tijārīya al-Kubrā.

Al-Fayūmī, A. (n.d.). *Al-Miṣbāḥ al-munīr*. Al-Maktaba al-ʿIlmiyya.

Al-Qazwīnī, M. (1990). *Al-Īḍāḥ fī ʿulūm al-balāgha* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

Ibn Mālik, M. (1990). *Sharḥ al-Tashīl* (ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid, Ed.; 1st ed.). Dār Hijr.

Al-Murādī, A. (2007). *Sharḥ al-Alfiyya* (Fakhr al-Dīn Qabāwa, Ed.; 1st ed.). Dār Maktabat al-Maʿārif.